

عن أبي قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يُمَسِّكُ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ .

فيه مسائل :

= هذه رواية الإمام مسلم .
ورواه الإمام البخاري بألفاظ فيها تقديم وتأخير .
فقد رواه بلفظ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يتمسح بيمينه .
كما رواه بلفظ : إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ، ولا يستنج بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء .
وبلفظ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه ، وإذا تمسح أحدكم فلا يتمسح بيمينه .
وهي ألفاظ متقاربة .

= هذه الأمور من آداب الإسلام العظام التي سبق بها الحضارات المادية ، بل تخلفت الحضارات المادية المعاصرة عن هذه الآداب التي تتضمن الفوائد الطبية والنفسية وغيرها .

= في هذا الحديث النهي عن ثلاثة أمور :

- 1 - الاستنجاء باليمين
- 2 - إمساك الذكر باليمين حال البول .
- 3 - التنفس في الإناء عند الشرب .

= النهي للتنزيه ، وهو قول الجمهور . حكاه ابن حجر .
وقال في الفتح : ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك
بألة غيرها ، كالماء وغيره أما بغير آلة فحرام غير مجزئ بلا
خلاف ، واليسرى في ذلك كاليمنى ، والله أعلم .

= كيف يفعل إذا استجمر ؟
إذا أمسك ذكره بيمينه وقع في النهي .
وإذا أمسك الحجر بيمينه باشر الاستجمار أو النجاسة بيمينه .
قال ابن حجر بعد أن حكى الأقوال في كيفية الاستنجاء بعد
البول :

والمس (يعني مسَّ الذَّكَر) وأن كان مختصاً بالذَّكَر لكن يلحق
به الذُّبْر قياساً ، والتنصيص على الذَّكَر لا مفهوم له بل فرج
المرأة كذلك ، وإنما خص الذَّكَر بالذَّكَر لكون الرجال في الغالب
هم المخاطبون ، والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما
حُصَّ ... والصواب أنه يُمرَّ العضو بيساره على شيء يُمسكه
بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يُعد مستجمراً باليمين ولا
ماساً بها ، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجمراً بيمينه
فقد غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال
الاستنجاء . انتهى .

= المرأة شقيقة الرجل فهي تُخاطب بذلك كما يُخاطب الرجل .

= هل يلحق بالنهي مسَّ العضو باليمين عند الجماع ؟
الصحيح أنه لا يلحق ؛ لأن النهي مُختصُّ بالبول دون غيره .
وَدَكَرَ ابن حجر أن ابن أبي جمرة استدل على الإباحة بقوله صلى
الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره : إنما
هو بضعة منك . فدلَّ على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة
البول بهذا الحديث الصحيح (حديث الباب) ، وبقي ما عداها
على الإباحة . انتهى .

= هذا النهي يدلُّ على احترام اليمين ، إذ هي محلُّ التكريم
والتقديم والتسليم والأخذ والإعطاء ، كما تقدَّم في شرح
الحديث العاشر .

= كراهة التنفُّس في الإناء أثناء الشرب ، وهذا فيه ناحية
نفسية وطبية .
ناحية نفسية ، وذلك أن من سوف يشرب بعده قد يكره الشرب
من الإناء ، وقد تتغيَّر رائحة الماء إذا كان المتنفِّس مريضاً .
ناحية طبية ، وذلك أن الأمراض تنتقل عن طريق التنفُّس .
وناحية طبية للشارب نفسه ، إذ أنه إذا أبعَد الإناء عن فمه
تنفَّس بهدوء ثم يشرب مرة أخرى .

ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشراب
ثلاثا ويقول : إنه أروى وأبرأ وأمرأ . قال أنس : فأنا أتنفس في
الشراب ثلاثا . رواه مسلم .

وقد سأل مروان بن الحكم أبا سعيد الخدري فقال : أسمعت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النفخ في الشراب ؟
فقال له أبو سعيد . نعم . فقال له رجل : يا رسول الله إني لا
أروى من نفس واحد . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
: فأين القدح عن فيك ثم تنفس . قال : فأني أرى القذاة فيه .
قال : فأهرقها . رواه الإمام أحمد والإمام مالك وابن حبان
والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهم وصححه الألباني .
ومعنى (فأين) أي : فأبعد .

ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة
القدح ، وأن ينفخ في الشراب . رواه الإمام أحمد وأبو داود
وغيرهما ، وهو حديث حسن ، كما قال الألباني .

ويلحق بهذا النهي النفخ في الإناء خاصة إذا كان هناك من
يشرب بعده .

قال الخليمي : وهذا لأن البخار الذي يرتفع من المعدة أو ينزل
من الرأس وكذلك رائحة الجوف قد يكونان كريهين ، فإما إن
يعلقا بالماء فيضرا ، وإما أن يفسدا السؤر على غير الشارب ؛
لأنه قد يتقدر إذا علم به ، فلا يشرب . نقله عنه الإمام البيهقي
ثم قال :

وذكر كليب الجرمي أنه شهد عليا رضي الله عنه نهى القصابين
عن النفخ في اللحم ، وهو نظير النفخ في الطعام والشراب
الذي جاء النهي عنه ؛ لأن النكهة ربما كانت كريهة فكزّهت اللحم
وغيّرت ريحه ، وقد عرف ذلك بالتجارب .

والله أعلم .